



Distr.
GENERAL

A/41/506/Add.1
16 September 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٣٣ من جدول الأعمال المؤقت*

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

المفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	اليونان

الردود الواردة من الحكوماتاليونان

[الاصل : بالانكليزية]

١ - أدانت اليونان مرارا وبأشد لهجة ممكنة نظام الفصل العنصري الشنيع في كل المحافل الدولية ، وقامت بذلك مؤخرا في الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية دول خط المواجهة ووزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي المعقود في لوساكا . وترى اليونان ان سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا هي انتهاك لحقوق الانسان الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويساور اليونان بالغ القلق بسبب تغلغل الفصل العنصري في دستور جنوب افريقيا الجديد وكذلك بسبب انشاء "البانتوستانات" ، التي تجعل المواطنين السود غرباء في بلدهم . ولا تسلم اليونان باستقلال "البانتوستانات" .

٢ - وتؤمن اليونان بان هناك حتمية مطلقة لاقامة حوار بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الاصليين للأغلبية الساحقة من السكان يكون موجها نحو إزالة نظام الفصل العنصري البغيض بطريقة سلمية . ومن أجل ايجاد مناخ الثقة اللازم ، يتوجب على جنوب افريقيا أن تقوم ، دون مزيد من الإبطاء ، ودونما شرط ، بإطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر المفروض على تكوين الجمعيات السياسية ، والغاء التشريعات مثل "قانون مناطق المجموعات" و "قانون تسجيل السكان" ، ووضع حد لممارسة الاعتقال بدون محاكمة ، ووقف اعادة التوطين الجبرية للسكان .

٣ - وينبغي أن تدان بقوة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وهي الاعمال التي تعرقل تحقيق السلم والانفراج في المنطقة . وتعرب الحكومة اليونانية عن تضامنها التام مع الجهود التي تبذلها دول خط المواجهة لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، التي هي الان عرضة للخطر . ونظرا للحالة والاحتياجات الخاصة لبلدان الجنوب افريقي ، فقد مثل اليونان وزير خارجيتها في الاجتماع الوزاري لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، المعقود في هراري في كانون الثاني/يناير الماضي . وتعرب اليونان أيضا بشكل محدد عن اهتمامها بالمنطقة من خلال دعمها لمناديق الامم المتحدة لجنوب افريقيا وناميبيا .

٤ - وتدين اليونان بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، الذي يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة والقرارات العديدة للمنظمة . وتعتقد الحكومة اليونانية ان مسألة ناميبيا لا يمكن حلها إلا عن طريق التنفيذ التام والفوري وغير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يشكل الاساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق انتقال ناميبيا السلمي الى الاستقلال . ويجب ألا تستخدم المسائل التي تقع خارج نطاق خطة الامم المتحدة كذريعة للحيلولة دون تنفيذها . وترى اليونان أيضا ان ما يسمى بـ " الادارة المؤقتة " التي اقيمت في وندهوك باطلة ولاغية .

٥ - وأيدت اليونان ، في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وضع سياسة متفق عليها من جانب الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، تتضمن مجموعة من التدابير ، الايجابية والتقييدية على السواء ، فيما يتعلق بجنوب افريقيا . ونتيجة لهذه التدابير ، لم تجدد اليونان اعتمادها للملحق العسكري لجنوب افريقيا في أثينا . ولا يوجد لليونان ملحق عسكري في هريتوريا .

٦ - وليس لليونان اتصالات على المستوى السياسي مع جنوب افريقيا . كما أنها لا تقيم أي اتصالات رسمية في ميدان الالعاب الرياضية . وعلى العكس من ذلك ، فإن اليونان لا تشجع على اقامة اتصالات غير رسمية من هذا النوع ، في اطار القيود الدستورية المتعلقة بحرية انتقال المواطنين اليونانيين . وبالمثل ، فإن اليونان لا تحتفظ بأي علاقات ثقافية أو علمية مع جنوب افريقيا . والمبادلات التجارية بين البلدين لا تكاد تذكر . ولا تقيم اليونان أي نوع من التعاون أو التبادل في ميادين الاستثمار والقروض والتكنولوجيا المتطورة وما الى ذلك .

٧ - وتمشيا مع قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المتعلقين بحظر الاسلحة على جنوب افريقيا ، لا تقوم اليونان بتصدير اسلحة من أي نوع الى جنوب افريقيا أو استيرادها منها . وتحظر حكومة اليونان ، عن طريق التدابير الادارية ، تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا . كما أنها لا تحتفظ بأي اتصالات معها في الميدان العسكري وفي ميداني الامن والاستخبارات . وتلتزم اليونان أيضا بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، وتقوم الان بتنفيذه من خلال التدابير الادارية . وتؤيد اليونان تطبيق تدابير تدرجية ضد جنوب افريقيا والقيام في نهاية المطاف بفرض جزاءات الزامية عليها . وتمشيا مع تلك السياسة صوتت اليونان مؤيدة لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ جيم من أجل عقد مؤتمر عالمي معني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وشاركت في تقديم القرار ٦٤/٤٠ طاء بشأن الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري . واشتركت اليونان في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا على ارفع مستوى لموظفي وزارة الخارجية .